Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 3, 2026, 8426

Deanship of Scientific Research

The Method of Al-Babarti and Tabrizi of Explanation on the Book of Al-Talkhis of al-Qazwini: A Balancing Study

Karrar Haydar Jawid alkhafaji**, Emad Muhammad Mahmoud albakhitawi

Department of Arabic Language, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

Received: 24/7/2024
Revised: 12/8/2024
Accepted: 15/10/2024
Published online: 1/10/2025

* *Corresponding author:*
karrar.Jawad2202m@coart.uobaghdad.edu.iq

Citation: alkhafaji, K. H. J., & albakhitawi, E. M. M. (2025). The Method of Al-Babarti and Tabrizi of Explanation on the Book of Al-Talkhis of al-Qazwini : A Balancing Study. Dirasat: Human and Social Sciences, 53(3), 8426.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.8426

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This research aims to identify the most important phenomena of rhetorical development in terms of methodology and style, and that is what Al-Babarti (786 AH) and Al-Tabrizi (855 AH) produced in their explanations, especially after rhetoric has come a long way in development at the hands of many scholars, even It reached its present state in the eighth century AH.

Methods: In this research, balanced approach was adopted. After describing and analyzing some of the texts contained in the two explanations, I proceeded to draw a balance between them, in order to reach the similarities and differences between the two explanations.

Results: One of the most important results reached by the researcher is that Al-Babarti was more in-depth and discussed the opinions of scholars and responded to or agreed with them. He surpassed Al-Tabrizi in this.

Conclusions: Al-Qazwini's book (Al-Talkhees) is considered one of the most important books written on Arabic rhetoric, as commentaries on it followed one after the other. I have chosen two of these commentaries to study in this research, especially since these two commentaries have not received their due share of study and research. The researcher finds that the two commentaries are of great importance in the field of rhetorical research, because they sought to clarify many of the ambiguous texts of their predecessors, and this will become clear to anyone who reads the research.

Keywords: Semantics; rhetorical approach; summary explanations; language arts.

منهج البابرتي والتبريزي في شرح التلخيص للقزويني: دراسة موازنة

كرار حيدر جواد الخفاجي*، عماد محمد محمود البخيتاوي

قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ملخّص

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم ظواهر التطوّر البلاغيّة من جهة المنهج والأسلوب، وذلك فيما أنتجه البابرتي (786 هـ) والتبريزي (855 هـ) في شرحيهما، خاصّة بعد أن قطعت البلاغة شوطًا كبيرًا في التطوّر على يد كثير من العلماء، حتّى وصلت إلى ما هي عليه في القرن الثامن الهجري.

المنهجية: اعتمدت المنهج الموازن في البحث، فبعد الوصف والتحليل لبعض النصوص الواردة في الشرحين أعمد إلى عقد موازنة بينها، للوصول إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الشرحين.

النتائج: ومن أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث أنّ البابرتي كان أكثر عمقًا ومناقشةً لآراء العلماء والرد عليها أو موافقتها، فقد تفوّق على التبريزي في ذلك.

الخلاصة: يُعدُّ كتاب (التلخيص) للقزويني من أهم ما كُتِب في البلاغة العربيّة، إذ توالت الشروح عليه من بعده، وقد اختّرت شرحين من هذه الشروح لدراستها في هذا البحث، خاصّةً وأنَّ هذين الشرحين لم ينالا حظّهما من الدراسة والبحث، إذ يجد الباحث أنّ للشرحين أهمّيّة كبيرة في مجال البحث البلاغي؛ لأنّهما عمدا إلى توضيح كثير من النصوص الغامضة لدى سابقيهما، وسيتّضح ذلك جليًّا لمن يطّلع على البحث.

الكلمات الدالة: علم المعاني، المنهج البلاغي، شروح التلخيص، فنون اللغة.

مقدمة

لا يخفى على كل مستقصٍ لأصول علم المعاني مدى تضافر جهود العلماء الأوائل المضنية في سبيله، فقد دأب البلاغيّون على تثبيت القواعد البلاغيّة، والبحث عن شواهد محدّدة لها من القرآن الكريم ومن كلام العرب المنظوم أو المنثور، وكذلك أسهم اللغويّون في هذا العلم، لاعتنائهم بدراسة مختلف أحوال اللغة وكيفيّاتها، ومن جهة أخرى فقد اهتم المفسّرون بالنظر إلى الآيات القرآنيّة، محاولين الوقوف على سر الإعجاز البلاغي فيها حتى أفضت تلك الجهود بكل أولئك إلى تأسيس علم متكامل بمباحثه المعروفة، والذي عُرِفَ بعد حينٍ بـ- علم المعاني - ويُعدُّ كتاب (التلخيص) للقزويني من أهم ما كُتِبَ في البلاغة العربيّة، إذ توالت الشروح عليه من بعده وقد اخترت شرحين من هذه الشروح لدراستها في هذا البحث.

وقع الاختيار على شرحي البابرتي والتبريزي؛ لكونهما شرحين مهمّين لم ينلا حظّهما من البحث والدراسة خاصّة وأنّ شرح التبريزي حُقِّق في وقت متأخّر، وذلك في عام 2023. وقد وسمت بحثي هذا بـ(منهج البابرتي والتبريزي في شرح التلخيص للقزويني: دراسة موازنة)، باعتبار أنَّ الموازنة تكون بين دراستين أو نصبّن باللغة نفسها أمَّا المقارنة فتكون بين لغتين مختلفتين وعمدت إلى تقسيم البحث على خمس فقرات، وهي على النحو الآتي:

أوّلًا – عنوانا الكتابين ومقدّماتهما.

ثانيًا – ترتيب أبواب علم المعاني في الشرحين.

ثالثًا – المنهج الداخلي للشرحين في موضوعات علم المعاني.

رابعًا – فنون اللغة في الشرحين.

خامسًا – خصائص لغة الشارحين.

وسأتعرّض في ثنايا البحث لكل فقرة من هذه الفقرات الخمس بالشرح والتفصيل، آملًا أن أُقدِّم ما يخدم لغتنا الأم، لغة القرآن الكريم، راجيًا من الله Y أن ينفع بنا وبعلمنا، فإنّه سميع مجيب.

أوّلًا - عنو انا الكتابين ومقدّماتهما

- عنو انا الكتابين: من يطّلع على مقدّمتي الكتابين يجد في كل منهما إشارة صريحة لعنوانهما. فقد أفصح البابرتي عن عنوان كتابه في مقدّمة كتابه، إذ قال: ((وسمّيته تلخيص التلخيص، وسألت من ينصف، وعن الاعتساف ينصرف، أنّه إذا اطّلع على خطأ أصلحه مساعدًا لا معاندًا، فإنّي للخطايا لمقترف، وبالعجز والتقصير لمعترف)) (البابرتي، 1983م)، وهذه إشارة صريحة إلى عنوان كتابه.

وقد أورد ذكره بعض أصحاب التراجم أيضًا، ولكن بعنوانات مختلفة، فقد ذكره ابن حجر العسقلاني بعنوان (التلخيص) (العسقلاني، 1969م)، وذكره جلال الدين السيوطي بعنوان (شرح التلخيص في المعاني) (السيوطي، 1965م)، وذكره خير الدين الزركلي بعنوان (شرح تلخيص المعاني) (الزركلي، 2002م)، وذكره ابن العماد بعنوان (التلخيص) (ابن العماد، 1992م)، وذكره الدكتور شعبان محمّد اسماعيل بعنوان (شرح تلخيص المعاني في البلاغة) (إسماعيل، 1981م).

ولكن بعد تحقيق الكتاب وطباعته ونشره، رأى المحقّق أن يتوخّى الدقّة بتسميته (شرح التلخيص) كما هو موجود وموثّق على صدر المخطوطة، حيث قال: ((فكتاب البابرتي: تلخيص التلخيص، أو شرح التلخيص كما هو العنوان الموسوم به والموجود على صدر الصفحة الأولى من المخطوطة، ليس اختصارًا لتلخيص المفتاح، ولا هو أقلّ منه حجمًا، ولا أقلّ منه بحوثًا في مسائله العلميّة المختلفة. وإنّما هو شرح كبير، وإيضاح للمسائل الواردة في متن التلخيص، وهو لا يقلّ حجمًا عن الإيضاح الذي جعله الخطيب كالشرح لتلخيصه المفتاح)) (البابرتي، 1983م).

وبهذه التسمية دفع المحقّق اللبس عن القارئ، الذي قد يظنّ للوهلة الأولى أنّ هذا الكتاب هو مجرّد تلخيص واختصار لكتاب (التلخيص) للقزويني، وهو على عكس ذلك، فهو شرح لمتن التلخيص، وأكثر فائدة ومنفعة منه، وأوسع بحثًا ومناقشة؛ لأنّه تناول كل الموضوعات التي تناولها القزويني بشكل موجز، وأشبعها تحليلًا ودراسة، موازنًا بين آرائه وآراء غيره من العلماء، مُكثرًا من ضرب الشواهد والأمثلة.

وكما هو معلوم في اللغة، فإنّ (الشرح) هو كشفُ الشيء، وبسطُه، وفهمُه، وفتحُه، وقطعُه، وشرَحَ الشيء: وسَّعه (الفيروزآبادي، 2008م). يُقال: شرَحَ فلان أمره أي أوضحه، وشرَحَ مسألة مشكلة: بيّنَها، وشرَحَ الشيء يشرحُه شرحًا، وشرّحَه، فتحَه وبيّنَه وكشفَه، وتقول: شرحت الغامض إذا فسّرته، ومنه تشريح اللحم (ابن منظور، 1405ه).

بينما قيل في التلخيص إنّه: التبيين، والتخليص (الفيروزآبادي، 2008م). ويُقال: لخِّص لي خبرك، أي بيّنه لي شيئًا بعد شيء، وفي حديث الإمام علي υ أنّه قعد لتلخيص ما التبس على غيره؛ فالتلخيص: التقريب والاختصار، يُقال: لخّصت القول أي اقتصرت فيه واختصرت منه ما يُحتاج إليه (ابن منظور، 1405ه).

وبهذا ينكشف للباحث أنّ الشرح والتلخيص أمران متنافيان، فالتلخيص يؤذن بالاختصار في البحث، بينما الشرح يؤذن بتوسيع البحث، لذا فمن يطّلع على ما كتبه البابرتي في كتابه يجد أنّه من الأرجح عنونة الكتاب بـ(شرح التلخيص) ليكون أكثر مناسبة لما جاء فيه.

أمّا التبريزي فقد صرّح بعنوانه كذلك في مقدّمة كتابه، حيث قال: ((وسمّيته بـ" نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص " والمرجو من الناظرين

في كتابي هذا أن يصلحوا ما يعثرون عليه من الخطأ تفضّلًا وإنعامًا، وإذا مرُّوا باللغو مرُّوا كرامًا متجنّبين طريق العناد، سالكين سبيل الرشاد)) (التبريزي، 2023م)، وهذا النص أثبت ما يكون عند البت في تسمية الكتاب.

وقد تعرّض أصحاب التراجم لذكر الكتاب، حيث قال حاجي خليفة: ((وشرح محمّد بن محمّد التبريزي سمّاه نفائس التنصيص، وهو شرح بقالَ أقولُ، أوّله " الحمد لله الذي خلق الإنسان... إلخ " وهو مؤخّر عن السعد التفتازاني)) (حاجي خليفة، 1999م)، وتعرّض له إسماعيل باشا البغدادي بقوله: ((التبريزي. محمّد بن السيّد محمّد بن عبدالله الحسيني التبريزي عفيف الدين الشافعي... له حاشية على الأربعين النوويّة، وحاشية على الشمائل، ومولد النبي (ص)، ونفائس التنصيص في شرح التلخيص)) (البغدادي، 1955م).

و (النفائس) هي جمع (نفيسة)، وشيءٌ نفيس أي يُتَنَافسُ فيه ويُرغَب، ونَفُسَ الشيء، نفاسةً، فهو نفيس ونافس: رَفُعَ وصار مرغوبًا فيه. وأنفَسَ الشيء: صار نفيسًا، وهذا أنفسُ مالي أي أحبُّه وأكرمه عندي، وقال اللحياني: النفيس والمُنفِس: المال الذي له قدر وخَطَر، ثمّ عمّ فقال: كل شيء له خَطَر وقدر فهو نفيس ومُنفِس، ويُقال: إنّ الذي ذكرت لمنفوس فيه أي مرغوب فيه، وأنفسني فيه ونفّسني: رغّبني فيه، ويُقال: هذا الثوب أنفس الثوبين أي أطولهما أو أعرضهما أو أمثلهما (الجوهري، 1979م).

و (التنصيص) هو مصدر للفعل (نصَّصَ)، والنصُّ: رفعُكَ الشيء. نصَّ الحديث يَنُصُّهُ نَصًّا: رَفَعَهُ، وكل ما أُظْهِرَ فَقَد نُصَّ، يُقَال: نَصَّ الحديث إلى فلان أي رفَعَهُ إليه، وكذلك نصصته إليه، ونصَصْتِ الظبية جيدها: رفعته (ابن منظور، 1405ه). والنصُّ أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل: نصصت الرجل إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتّى تستخرج كل ما عنده (الجوهري، 1979م). وبذا يكون لعنوان التبريزي قيمة بلاغيّة عاليّة، من أجل إمتاع سمع القارئ باللفظ الجميل قبل أن يتصفّح الكتاب، وهذا شأن أغلب العلماء الأوائل، إذ كانوا يبدأون عنواناتهم بلفظ يتبعه لفظ على سبيل العطف، أو الوصف، أو الإضافة، فضلًا عن استعمال بعض الفنون البديعيّة كالسجع، والجناس، والطباق وغيرها (محسن، 2001م)

- **مقدّمتا الكتابين:** يُلَاحِظ الباحث أنّ كلًّا من الشرحين يبدآن بمقدّمة ليست بطويلة، ومن الجدير بالذكر أنّ أغلب المصنّفات والمؤلّفات المشهورة تبدأ بمقدّمة موجزة بعيدة عن التطويل.

فقد بدأ البابرتي كتابه (شرح التلخيص) بالتسليم إلى حكم الله وتوحيده، وحمده والثناء عليه والإقرار بفضله ونعمه، ثمّ الصلاة على النبي محمّد (ص) بأفضل الدعوات، وأطيب التحيّات، والصلاة على آله وعترته وأصحابه والترضّي عنهم. ثمّ يصرّح باسمه بعد ذلك بقوله: ((فأنا أفقر خلق الله إلى غناه محمّد بن محمود بن أحمد البابرتي تغمّده الله بعفوه ورضائه)) (البابرتي، 1983م).

ويتعرّض إلى ذكر العلم وأهمّيته، فيقول: ((لمّا كان أولى ما يُوجّه إليه وجوه الهمم، وأعلى ما يعرف إليه ألباب الأمم، تحلية النفس بالعلوم التي من أصنافها ثمرات العقول تجتنى، ومن أقسام ذخائر المعارف اليقينيّة تقتنى)) (البابرتي، 1983م)، فيتطرّق إلى أكمل العلوم فائدة، وأعمّها نفعًا، وهو معرفة كلام الله المجيد ويعلّل تلك الأهمّيّة بقوله: ((هذا وإنّ لطائف كلام الله العزيز لا تنتهي، وعجائبه لا تنقضي، وإنّ فيه غرائب آثار دقّ مسلكها، ومستودعات أسرار دقّ مدركها، وإنّه كالبحر عليه الماء الغائر، وأسفله الدر الناضر، وظاهره الموج الملتطم، وباطنه اللؤلؤ المنتظم، وفوقه المنظر المخوف، وتحته الجوهر المشوف)) (البابرتي، 1983م).

ثمّ التقط نصًّا من كتاب (الكشّاف) للزمخشري (الزمخشري، 2022م)، ولكنّه ذكره بتصرّفه هو، إذ قال: ((والفقيه وإن برز على الأقران في الفتاوى والأحكام، والمتكلّم وإن بذّ أهل الدنيا في صنعة الكلام، وحافظ القصص وإن كان من ابن القِرِّيّة أحفظ، والواعظ وإن كان من حسن البصريّ أوعظ، والنحويّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوّة لحييه، لا يتصدّى أحد منهم لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما المعاني والبيان، الكافلين بإبراز محاسنه، الموكلين بإثارة معادنه)) (البابرتي، 1983م).

ويمضي إلى ذكر الكتب الشريفة التي صُنِّفَت في مجالي المعاني والبيان، ذاكرًا كتاب (مفتاح العلوم) لأبي يعقوب السكّاكي، ويثنّي بذكر كتاب (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، واصفًا الأخير بقوله: ((صغير الحجم، كبير النجم، يحتوي على الدقائق، منطوٍ على الحقائق، مشتمل على ما اشتمل عليه أصله من بدائع شريفة، وغرائب لطيفة)) (البابرتي، 1983م)، مبيّنًا أنّه على الرغم من ذلك لا يخلو عن شيءٍ من التعسّفات فوضع له شرحًا لحلّ ألفاظه، وتبيين معانيه، بعيدًا عن الإيجاز المخل والتلخيص الممل، خاتمًا مقدّمته بتسمية كتابه، حيث يقول: ((وسمّيته تلخيص التلخيص)) (البابرتي، 1983م).

أمّا التبريزي فقد بدأ مقدّمة كتابه بالتصريح باسمه، حيث قال: ((قال العبد الضعيف المفتقر إلى عفو ربه الغني، محمّد بن محمّد بن محمّد التبريزي، غفر الله له ولوالديه)) (التبريزي، 2023م)، ثمّ تلا ذلك بحمد الله وتوحيده، والثناء عليه، وذكر أفضاله وما أنعم به على الإنسان، ثمّ الصلاة والسلام على رسول الله ρ، وتمجيد فصاحته وبلاغته، والصلاة على آله الطاهرين.

وبعد، فقد تناول موضوع العلم وضرورته، وقام بتمييز علم البلاغة من بين سائر العلوم الأخرى، إذ قال في ذلك: ((فإنّ العلوم وإن تشعّبت أغصانها، وتكثّرت أفنانها، لكنّ أعظمها جلالًا وجمالًا، وأرفعها قدرًا وكمالًا، علم البلاغة الذي فيه مفتاح الهدى، ومصباحٌ يجلو الدجى، ودلائل وجوه الإعجاز، وأسرار بلاغة الإطناب والإيجاز، وكفى به شرفًا كونه لا يُطّلعُ على الفصاحة القرآنية إلّا بدلالته، ولا يتسنّى تأويل آية من آيات كلام الله تعالى إلّا بمعونته))

(التبريزي، 2023م).

ثمّ ذكر أنّه من جملة ما صُنِّفَ في علم البلاغة هو كتاب (التلخيص) للخطيب القزويني، ووقف عند هذا المصنّف البلاغي المهم وامتدحه قائلًا: ((هو كتاب صغير الحجم عظيم الشأن، قليل الجرم، كثير البيان، وجيز النظم، حاوٍ لأنوار الأفكار، وسيط اللفظ، مُحيط بمباحث تكشف الأسرار، فيه إشارات إلى كنوز أغراض الطالبين، وتلويحات على رموز مطالب الراغبين...)) (التبريزي، 2023م)، وأشار بعد ذلك إلى أنّ كتاب التلخيص هو خلاصة ما أودعه السكّاكي في القسم الثالث من مفتاح العلوم، مع زيادات من كلام الشيخ الجرجاني وكلام غيره من علماء هذا المجال.

وكما هو معلوم فقد عُرِفَ تلخيص القزويني للمفتاح بالإيجاز والإختصار الشديد في عباراته وألفاظه، وهذا ما دفع التبريزي إلى التعرّض له بالشرح؛ وذلك لتسهيله وتوضيح مراده، وحل بعض مشكلاته الغامضة، إذ قال: ((ولمّا كان هذا المختصر ممّا تسابقت في ميادينه جياد الأفكار، واستحسنه طبع الصغار والكبار، ولم يتّفق له شرح يُذلّل صعابه، ويرفع عن محدّداته نقابه، دعاني هذه المعاني إلى أن أشرحه شرحًا وسيطًا، لا بمُطوّلٍ، فيُورِث الإملال، ولا بمُختصرٍ، فيُلزِم الإخلال، مُفسِّرًا لمشكلاته، حاويًا كاشفًا عن معضلاته، وافيًا مشيرًا إلى مدفون حقائقه، مُظهِرًا لمكنون دقائقه)) (التبريزي، 2023م).

ويختم مقدّمته بعد ذلك بالتصريح بعنوان الكتاب، حيث قال: ((وسمّيته بـ" نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص ")) (التبريزي، 2023م).

ثانيًا - ترتيب أبواب علم المعاني في الشرحين

ممّا لا شكّ فيه أنّ السكّاكي هو الذي أرسى قواعد علم البلاغة، والذي يُعدّ علم المعاني جزءًا منه، إذ قام بتنظيم مباحث علم المعاني وترتيبها، وضبط قواعدها. وعلى الرغم من تسليطه المنطق بأصوله ومناهجة الحادّة على البلاغة، ومحاولة إحكام المقاييس وإثبات صحّة البراهين، إلّا أنَّ كتابه لم يخلُ من الإفادة الكبيرة من تحليلات ومناقشات الجرجاني والزمخشري من قبله، والتي ملأت النفوس إعجابًا (ضيف، 1995م). وقد سار من جاء بعد السكّاكي في ضوء منهجه، من جهة تحديد أقسام هذا العلم، ومن ضمنهم الخطيب القزويني في كتابه (التلخيص)، الذي اختصر فيه ما قدّمه السكّاكي في القسم الثالث من مفتاح العلوم (مطلوب، 1962م).

ثمّ توالى الشرّاح بعد ذلك مهتمّين بشرح التلخيص، وتحليل مسائله، وتبيين غوامضه، ومن هؤلاء الشرّاح: البابرتي والتبريزي، اللذان هما مدار بحثنا، إذ لم يختلفا كثيرًا في مضمون شرحيهما، ولا في ترتيبهما للأبواب، وتشابههما من جهة عرض المسائل ومناقشتها وتحليلها؛ ولعلّ وجه الشبه هذا عائد إلى أنّ متن التلخيص قد تناول ما وُضِعَ على يد السكّاكي، وما قام به البابرتي والتبريزي هو تحويل ذلك المتن إلى نصوص مقطّعة، وإتباع تلك النصوص بشرح وتعليق منهما، لذا جاءت مسائلهم متّفقة من حيث العرض والترتيب.

فقد تناول الشارحان مباحث علم المعاني وفق ترتيبها في متن التلخيص، والتي جاءت على النحو الآتي (البابرتي، 1983م) و(التبريزي، 2023م):-

1. ابتدأ الشارحان كلامهما بتعريف (علم المعاني)، وتوضيح المراد منه، حسب ما جاء عند الخطيب وأورد كلاهما تعريف علم المعاني عند السكّاكي، وتطرّقا من بعد ذلك إلى اعتراض الخطيب على تعريف السكّاكي، والذي جاء في كتابه المسمّى بـ(الإيضاح) (القزويني، 2023م). ثمّ تحدّثا بعد ذلك عن أقسام علم المعاني، ووجه حصرهما في ثمانية أبواب، وهو كون الكلام إمّا أن يكون خبرًا أو إنشاءً، واعترضا على ما استدلّ به الخطيب في الحصر بقولهما: ((ولعلّ حمل الحصر على الاستقراء أسلم لما ترى في دليله من التمحّل)) و((هذا ما ذكره المصنّف في وجه الحصر، وأنت تعلم أنّه لا يثبت الحصر))، ثمّ انصرفا إلى الحديث عن البحث في صدق الخبر وكذبه (مطلوب، 1964م).
2. بحثا بعد ذلك في (أحوال الإسناد الخبري)، وما يتضمّنه من حديث عن الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي، متبعين ذلك بأقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه، اللذين قد يكونان حقيقتين، أو مجازين، أو مختلفين.
3. تعرّضا إلى الحديث عن (أحوال المسند إليه)، وحذفه، وذكره، وتعريفه، وتنكيره، ووصفه، وتوكيده، وبيانه، والإبدال منه، والعطف عليه، وفصله، وتقديمه، وتأخيره، وإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ووضع المضمر موضع المظهر، ووضع المظهر موضع المضمر، والالتفات، والأسلوب الحكيم، والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، والقلب.
4. ثمّ انتقلا للحديث عن (أحوال المسند)، وحذفه، وذكره، وإفراده، وكونه فعلًا، وكونه اسمًا، وتقييده بمفعول، وترك تقييده بمفعول، وتقييده بالشرط، وتنكيره، وتخصيصه بالإضافة أو الوصف، وترك تخصيصه بالإضافة أو الوصف، وتعريفه، وكونه جملة، وتأخيره، وتقديمه.
5. تطرّقا فيما بعد إلى (أحوال متعلّقات الفعل)، وإلى حال الفعل مع الفاعل والمفعول، وأغراض ذكر المفعول، أو حذفه، وتقديم متعلّقات الفعل عليه وأغراض ذلك. وممّا يلحظه الباحث هنا أنّ التبريزي وحتّى صاحب التلخيص نفسه، لم يتعرّضا إلى غير المفعول به ممّا يتلبّس الفعل به، بينما ذهب البابرتي إلى تناول غيره من المفاعيل، وذلك في قوله: ((لم يتعرّض المصنّف لغيره من المفاعيل وشبه المفعول، وإذا كان مفعولًا مطلقًا فتلبّسه تلبّس التأكيد، أو بيان النوعية، أو العدد، فإذا كان مفعولًا فيه فتلبّسه تلبّس الظرفيّة زمانًا كان أو مكانًا وكذا غيره من المفاعيل)) وقال في أشباه المفاعيل أيضًا: ((وأمّا أشباهه كالحال والتمييز فالتلبّس بهما من حيث بيان هيئة الفاعل، أو المفعول، ودفع الإيهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة كما عُرِفَ ذلك كلّه في النحو)).
6. تناولا بعد ذلك موضوع (القصر)، ابتداءً من تعريفه، وانتقالًا إلى أقسامه، وطرقه، موضّحين الفروق التي تؤدّي إلى اختلاف طرق القصر.

7. ثمّ تعرّضا إلى مبحث (الإنشاء)، والحديث عن أنواعه: التمنّي، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، ثمّ نبّها من بعد عن قضيّة وقوع الخبر موقع الإنشاء.

8. بحثا في موضوع (الفصل والوصل) وتعريفهما، وتحدّثا فيه عن كمال الانقطاع، وكمال الاتّصال، وشبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتّصال، والجامع بين الجملتين، وما هي أقسامه، وعن محسّنات الوصل، وذهبا إلى تذنيب هذا المبحث بالحديث عن الفروق التي تحصل في الجملة الحاليّة.

9. وقد ختما مباحث علم المعاني بمبحث (الإيجاز والإطناب والمساواة)، وتحدّثا عن معنى المساواة، ثمّ عن الإيجاز وما فيه من إيجاز القصر، وإيجاز الحذف، ووجوهه، وأدلّته، وعن الإطناب وما فيه من الإيضاح بعد الإبهام، والتوشيع، وذكر الخاص بعد العام، والتكرير، والإيغال، والتذييل، والتكميل، والتتميم، والاعتراض، والإطناب بغير هذه الأنواع، وعن الإيجاز والإطناب النسبيين.

وممّا تقدّم يتّضح للباحث أنّ السكّاكي هو الأقرب إلى تبويب البلاغة العربيّة، وتحديد مصطلحاتها وتثبيتها، ولم يعمل من جاء من بعده على مغايرة ما أثبته، سوى ما أبدوه من مناقشات وآراء وتحليلات (الحياني، 2009م)

ثالثًا - المنهج الداخلي للشرحين في موضوعات علم المعاني

بعد عرض النسق الذي اتّبعه كلٌّ من الشارحين في ترتيب مباحث علم المعاني، يجدر بنا الإشارة إلى المنهج الداخلي الذي سارا عليه في شرحيهما. فقد ألزم البابرتي نفسه بما وضعه من منهج في مقدّمة كتابه، حين قال بعد حديثه عن (التلخيص): ((جمعت له شرحًا يبيّن قواعده ويقرّر فوائده، منبّهًا على ما ورد عليه من الاعتراضات، مشيرًا إلى أجوبته وما أورد على الأصل من الشبهات، فإنّه لا يخلو عن شيءٍ من التعسّفات، وسعيت في حلّ ألفاظه، وتبيين معانيه، معرضًا عن الإيجاز المخل والتلخيص الممل)) (البابرتي، 1983م).

فقد جاء منهج البابرتي مستندًا إلى طريقة العرض، والتحليل، والمناقشة المعتمدة على الروح العلميّة، فنراه يسلّم بما يرى التسليم به أحيانًا، ويردّ ما يرى أنّه مردود أحيانًا أخرى، مؤيّدًا كل ذلك بحجج قائمة على اللغة، أو على العقل. فشرح البابرتي شرح بالقول، إذ كان أسلوبه في تناول المسائل البلاغيّة التي وردت في متن التلخيص بطريقة: وقوله (كذا) إلى قوله (كذا)، ويقصد به الخطيب القزويني، ثمّ يردف ذلك بشرح، أو تعليق منه، من دون التقيّد بعبارات التلخيص. ولم يضع عنوانات رئيسة لموضوعات كتابه.

وفي الغالب يمتاز البابرتي بأنّه قبل أن يلج في أيّ مبحث من المباحث البلاغيّة، يصدّره بتعليل يبيّن سبب تقديم هذا المبحث على المبحث الذي يليه، ومن ذلك قوله في تقديم علم المعاني على علم البيان: ((وإنّما قدّم علم المعاني على علم البيان، لأنّ البيان لكونه لا ينفصل عنه إلّا بزيادة اعتبار جرى مجرى المركّب من المفرد، فلا جرم أوثر تأخيره وضعًا لتناسب الوضع والطبع)) (البابرتي، 1983م)، وقوله في تقديم الإسناد الخبري على المسند والمسند إليه: ((إنّما قدّم الإسناد الخبري على معروضيه .والعارض متأخّر .باعتبار أنّ الشيء قد يكون متقدّمًا بالذات على شيء آخر، ومتأخّرًا عنه باعتبار عارض من عوارضه، فإنّ صفة كونهما مسندًا ومسندًا إليه بعد المضاف الحقيقي الذي هو الإسناد)) (البابرتي، 1983م)، وفي موضع تقديم المسند إليه على المسند، ردّ الرأي القائل إنّه مقدّم باعتبار الإضافة، لأنّ تصوّر المتضايفين إنّما يكون معًا، وقام بترجيح القول بأنّه مقدّم بالذات (البابرتي، 1983م).

اتّسم منهج البابرتي بالبحث العلمي الدقيق، لذا فهو يناقش المسائل البلاغيّة عند دراستها من جهة التنظير ومن جهة التطبيق، وهذا كلّه دالٌّ على عمق التفكير، وسعة الاطّلاع لديه، إذ لم يكن مجرّد جامع ومردّد لأفكار غيره من العلماء، وعلى الرغم من أنّه شرح (التلخيص) لكنّه لم يؤثّر منهج الخطيب القزويني فيه، فكانت له طريقته في العرض، وأسلوبه الخاص به في التحليل، ومناقشة آراء العلماء موافقًا لها أحيانًا، ومخالفًا لها في أحيانٍ أُخر، وسأقوم بعرض نخبة من مناقشاته فيما يأتي:-

ناقش في حديثه عن أحوال المسند قضيّة تقييد المسند الفعلي بالمفعول ونحوه، واشتراط كون المسند فعلًا مع إفادة التجدّد، إذ كان المراد تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، وبذا أخرج الصفة المشبّهة من ذلك، نحو قولنا: أبو زيدٍ جميلٌ وجهُه، على الرغم من أنّها تعمل بمعنى الماضي، فهي مقيّدة بأحد الأزمنة الثلاثة، لكن ليس في عملها إفادة التجدّد. ثمّ يفترض بعد ذلك قولًا لقائلٍ: إنّه يجوز إدخال اسم الفاعل، واسم المفعول العاملين، لأنّهما يعملان بمعنى الحال والاستقبال، فهما مقيّدان بأحد الأزمنة الثلاثة، مع إفادة التجدّد مع أنّهما ليسا بفعلين. ويجيب على هذا الافتراض: أنّ المقصود إفادة التجدّد بالذات لا بالعوارض، فاسم الفاعل والمفعول يفيدان التجدّد بواسطة عروض العمل، وأمّا من جهة الذات فلا دلالة للاسم، صفة كان أو غيرها، إلّا على الثبوت (البابرتي، 1983م).

ومناقشته في مبحث الإنشاء قضيّة خروج (النداء) من معناه الأصلي .وهو طلب الإقبال .إلى معانٍ أُخَر ومنها الإغراء: الذي هو تحريض المخاطب على أمرٍ تحذيرًا منه، أو ترغيبًا فيه. فقد خُصَّ المخاطب به وأُخرِجَ المتكلّم والغائب منه؛ لأنّ تحذير المتكلّم نفسه أو ترغيبها لا فائدة فيه، وهو عبث على حدِّ قوله، وكذلك الغائب؛ لأنّ التحذير إنّما يكون لبليّة مشرفة، والترغيب يُراد منه الحثّ على أمر حصل فجأة ويُخشَى فواته، فهو بالنسبة للغائب عبث أيضًا. وهذا دليل على أنّ في كلام العرب جملًا لها معنى معيّن في الأصل، ثمّ نُقِلَت إلى معانٍ أُخَر (البابرتي، 1983م). ومنه قولنا: ياحسرتي، أو ياويلتي، أو ياويلي، ففي كلّها دلالة استحضار الويل أو الحسرة على سبيل الندم، وقد يكون على سبيل التعجّب أيضًا (الشرع، 2007م)

وله مناقشة أخرى في قضيّة (الفصل والوصل)، بوضعه محدّدات لقرب تعاطي العطف وبُعْدُ ذلك فيه، حيث جعل العطف معتمدًا على ثلاثة أمور،

وهي: الموضع الصالح له، وفائدته، وكونه مقبولًا. ولكون العطف من التوابع الخمسة (البدل، والوصف، والبيان، والتأكيد، وإتباع الثاني للأوّل بتوسّط حرف من حروف العطف بينهما) فالأخير هو الموضع الصالح للعطف، وأُبْعِدَتْ بقيّة التوابع عنه، لأنّها فقدت بعض شروط العطف التي حُدِّدت له (هاشم، 2019م).

ومن ذلك فقدان شرط العطف، والذي هو وجود المعطوف عليه، كما في البدل، نحو قولك: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ. كأنّك قلت: سُلِبَ ثَوْبُهُ، لأنّ المبدل منه في حكم المتنحّي. وكذلك فقدان شرط معنى العطف الذي هو المغايرة، وفائدته التي هي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الإعرابي. وشرط كونه مقبولًا هو وجود علّة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو قولك: الأرضُ والسماءُ والنجومُ والشجرُ كُلُّ ذلك مُحْدَثٌ. وممّا جاء في العطف وليس فيه علّة جامعة، قول أبي تمّام الذي عِيبَ عليه (أبو تمّام، 1983م):

لَا وَالَّذِيْ هُوَ عَالِمٌ أنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأنَّ أبَا الحُسَينِ كَرِيمُ

إذ ليست هناك مناسبة بين مرارة الصبر وبين كرم أبي الحسين. وهناك الكثير من المناقشات التي عقدها البابرتي في شرحه، والتي يطول المقام إذا أردت عرضها جميعًا، وسأكتفي بما عرضته للاستدلال على مدى الروح العلميّة وعمق الفكر اللذين يتمتّع بهما البابرتي.

وممّا يلحظه الباحث فيه أنّه لا يتردّد أبدًا بالردّ على غيره: ومن جملة ردوده: ما جاء في حديثه عن حذف المسند، في قوله تعالى: { قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ } (الأسراء: 100)، وتقديرها: قُلْ لَوْ أنْتُمْ تَمْلِكُونَ تَمْلِكُونَ، فأُضمِرَ الفعل الأوّل على التفسير، وجاء بـ (أنتم) بدلًا من الضمير المتّصل (الواو) في الفعل، فهي فاعل لفعل مضمر يفسّره الفعل المذكور (العاني، 2019م). وفي هذا الشاهد ردّ البابرتي على من قال: إنّ هذا نظير تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، رافضًا ذلك، لوجود قرينتين لفظيّتين في هذا الشاهد، الأولى: كلمة الشرط، والثانية الفعل المفسِّر، فليس ممّا يشهد العقل به، بل هو نظير اختبار تنبّه السامع، هل تكفي القرينتان اللفظيّتان لكي يتنبّه، أو يحتاج إلى ذكر المسند نفسه (البابرتي، 1983م).

ومن يطّلع يجد لديه كثيرًا من الردود على الخطيب القزويني، ومخالفته له بالآراء والأفكار، ومن ذلك ردّه عليه في مبحث أحوال المسند إليه، إذ ذكر الخطيب أنّه لا فرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وبين تحقيق الخبر (القزويني، 2023م)، فيرى البابرتي أنّه ليس كذلك، فتحقيق الخبر: هو ما يكون فيه الخبر حاصلًا في المسند إليه حقيقةً أو ادّعاءً، ولا يلزم ذلك في الإيماء إلى وجه بناء الخبر، نحو تحقيق الخبر بانتفاء المودّة عن التي ضربت بيتًا مهاجرة، في قول عبدة بن الطبيب العبشمي (الطبيب، 1971م):

إنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوْفَةِ الجُنْدِ، غَالَتْ وِدَّهَا غُولُ

والإيماء إلى وجه بناء الخبر في قوله تعالى: { ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ } (الأعراف: 92)، وفيه إيماء إلى صدق النبي شعيب υ، وتعظيم شأنه، وذلك بجعل تكذيبه سببًا للخسران.

وقد ردّ البابرتي على الخلخالي (745 هـ) .صاحب كتاب مفتاح تلخيص المفتاح .وإن لم يشر إلى ذكره صراحةً، حيث يرى الخلخالي في مبحث تعريف المسند إليه بالعلميّة، إنّ جَعْل الخطيب القزويني لفظ (الله) في قوله تعالى: { قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ } (الإخلاص: 1)، علمًا على المستحق للعبوديّة له بحسب الوضع، أو بغلبة الاستعمال، في ذلك نظر، فمستحق العبوديّة أو الواجب لذاته كلاهما كلّي، وإن انحصر العلم في الخارج في شخص واحد لوجود دليل عليه، وهذا الانحصار لا يمنع كليّته، فمفهوم العلم جزئي حقيقي، ولفظ (الله) ليس كذلك (الخلخالي، 2011م).

وقد ردّ البابرتي على هذا الاعتراض في قوله: ((والجواب إنّ هذا كالتشكيك في أمر ضروري، فإنّ القوم قد اتّفقوا على أنّ هذا الاسم علم له تعالى، وذلك مردود. على أنّه يمكن أن يُقال إنّه علم باعتبار ما صدق عليه فيندفع)) (البابرتي، 1983م).

وكان منهج البابرتي واضحًا باعتماده على اللغة ومدلولاتها، وما نطقت به العرب، في البت في كثير من المسائل، ونراه غالبًا ما يُتبِع شواهده بشرح لغوي، مع تبيين بعض المفردات، وخاصّة الغريب منها، وللاستدلال على ذلك قوله في مبحث تقديم بعض المعمولات: ((فإنّ كلامنا في كلام الأعراب الخلّص الذين هم حارشوا ضب ويربوع، وقد تتبّعوا (أي العلماء) كلامهم وحكموا بإفادة التخصيص)) (البابرتي، 1983م).

كذلك اتّخذ البابرتي في منهجه الذوق محدِّدًا تُفهَم في ضوئه الفكرة البلاغيّة، وأكّد في أكثر من موضع في شرحه على الذوق، ومن ذلك قوله في مبحث تنكير المسند إليه، في مقام التعظيم والتحقير في قول ابن أبي السمط (العبّاسي، 2013م):-

لَهُ حَاجِبٌ فِيْ كُلِّ أمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

حيث قال معلِّقًا على هذا البيت: ((إذ لا شكّ عند من له ذوق في كمال ارتفاع شأن حاجب الأوّل وكمال انحطاط حاجب الثاني)). ومن ذلك أيضًا قوله مهتمًّا بالذوق في مبحث تقديم المسند إليه وأغراضه: ((وهذا لأنّ مرجع هذه الصناعة إلى تحكّمات وضعيّة، واعتبارات إلفيّة، وكثيرًا ما يُحال على الذوق فلا يعارض بأمور جدليّة)) (البابرتي، 1983م).

أمّا المنهج الذي اتّبعه التبريزي في شرحه للتلخيص، فيمكننا أن نتعرّف على بعض ملامحه من مقدّمة كتابه، والذي قال فيها بعد ثنائه على التلخيص: ((دعاني هذه المعاني إلى أن أشرحه شرحًا وسيطًا، لا بمطوَّل، فيورث الإملال، ولا بمختصر، فيلزم الإخلال، مفسِّرًا لمشكلاته، حاويًا كاشفًا عن معضلاته، وافيًا مشيرًا إلى مدفون حقائقه، مُظهرًا لمكنون دقائقه، فشرعت في شرحه، مع علمي بقلّة بضاعتي، وقصور باعي في صناعتي، واعترافي بالعجز عن فهم

أكثر ما أودعه مصنِّفه فيه، إلّا باستعانة ممّا نصّ عليه في بعض تصانيفه)) (التبريزي، 2023م)، ومن يستقرئ شرح التبريزي يراه قد التزم منهجًا وسطًا كما صرّح بذلك، فلا أطنب فأمل، ولا أوجز فأخل، سالكًا هذا المنهج في عرض مادّته وتقسيماته، وطرحه للأدلّة والشواهد ومناقشتها وتحليلها تحليلًا علميًّا دقيقًا، فتجده يعترض حينًا، ويرجّح رأيًا على رأيٍ أحيانًا أُخَر.

وجاء شرحه شرحًا بالقول أيضًا، بطريقة (قَالَ أَقُولُ) كما وصفها حاجي خليفة (حاجي خليفة، 1999م) إذ جزّء متن التلخيص إلى أجزاء، ويسبق ذكر كلّ جزء بلفظ (قال)، وبعد ذلك يذكر شرحه وتحليله للمتن مسبوقًا بلفظ (أقول)، ولم يقسّم شرحه إلى أبواب أو فصول، ولم يصدّر مباحثه بعنوانات واضحة، بل سار على خطى صاحب التلخيص، شارحًا مبيّنًا ما جاء في متنه.

ويُلحظ أنّه كان لا يُتبِع بعض نصوص الخطيب بتعليق أو تفسير منه، بوصفها ظاهرة غنيّة عن الشرح والتفصيل. ونجده أحيانًا أخرى يُمهّد بمقدّمات ليست بطويلة قبل أن يشرح موضوعات معيّنة، لكونه يرى أنّ هذه الموضوعات لا يُمكنها الاستغناء عن بعض المفاهيم التي تتضمّنها مقدّماته (التبريزي، 2023م).

كان التبريزي كثيرًا ما يُحيل القارئ إلى موضع لاحق أو سابق في شرحه، ومثال ذلك قوله: ((وسنذكر إعراب البيتين ومعناهما في فن البديع)) أو ((لما سنذكره في باب القصر)) أو ((سيجيء مثل هذا)) أو ((وقد مرَّ ذلك فلا نعيده)) أو ((قد مرَّ الكلام في حقيقة الإنشاء فلا حاجة إلى إعادته)) وهناك كثير من العبارات الأخرى، وتظهر في اتّباع هذه الطريقة قدرته على ربط الموضوعات ومناسبتها (التبريزي، 2023م).

امتاز التبريزي في منهجه بتفصيل المجمل، وتوضيح المبهم، قاصدًا تبسيط المتن الأصلي، لتسهيل مهمّة فهمه على الباحثين في البلاغة العربيّة، مُوردًا الأدلّة والشواهد، معتنيًا بعرض موضع الاستشهاد من كلّ شاهد ويظهر ذلك جليًّا في مناقشاته وتحليلاته للمسائل الواردة في التلخيص، ومنها: قوله في قضيّة اختلاف طرائق القصر، بعدم جواز النفي بـ(لا) إذا كان يسبقه نفي واستثناء، كأن يُقال: مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ لَا كَاتِبٌ. وهنا سيتحوّل النفي إلى إثبات؛ لأنّه مسبوق بنفي آخر، ونفي النفي هو إثبات. ويجوز النفي بـ(لا) بعد (إنّما) أو التقديم، كأن يُقال: إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ لَا قَيْسِيٌّ، وفي التقديم: هُوَ يَأْتِينِيْ لَا عَمْرٌو. وقال في علّة جواز هذا وامتناع ذاك: ((إنَّ النفي في هذين الطريقين غير مصرّح به، بخلافه في طريق النفي والاستثناء ولا)) (التبريزي، 2023م)، فقد ميّز هنا بين دلالتين:

1. دلالة النفي الصريحة، كما في قولنا: مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ لَا عَمْرٌو. وهذا ممتنع.
2. دلالة النفي الضمنيّة، كما في قولنا: امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ المَجِيء لَا عَمْرٌو. وهذا جائز.

والتبريزي بهذا المفهوم الذي ميّز به بين الدلالتين، يقترب من إشارات السكّاكي في كتابه (المفتاح) (السكّاكي، 2022م)، وممّا قام بتوضيحه التفتازاني في كتابه (المختصر) (التفتازاني، 2021م).

واستطرد بعد في القضيّة ذاتها بحديث عن الخلاف الحاصل في جواز اجتماع العطف بـ(لا) مع (إنّما) فيرى الجرجاني أنّه يُستحسن ألّا يكون الوصف مختصًّا بالموصوف (الجرجاني، 2022م)، ويشترط السكّاكي ألّا يكون الوصف مختصًّا بالموصوف (السكّاكي، 2022م)، وهو عند الخطيب جائز بلا شرط (القزويني، 2009م). ويرى التبريزي أنّه لا يلزم من اختصاص الوصف بالموصوف عدم جواز اجتماع (لا) مع (إنّما)، لئلّا يكون عدم الاختصاص شرطًا لاجتماعهما، فكان للسكّاكي أن يقول: ((لا نُسلِّم أنَّه لا يلزم من الاختصاص عدم الجواز، وظاهرٌ أنَّه يلزم، لأنّه لا بُدَّ لمجامعته من فائدة، وهي نفي الوهم، وإذ لا وهم في المختص، فلا نفي)) (التبريزي، 2023م).

وكذلك تحليله لقضيّة حذف المسند إليه، بسبب تخييل العدول إلى أقوى الدليلين - العقل واللفظ - ففي حذف المسند إليه يُعرف بواسطة شهادة العقل، وفي ذكره يُعرف بواسطة شهادة اللفظ، وشهادة العقل أقوى من شهادة اللفظ؛ لعدم الخطأ فيها، فبالاستناد إلى أقوى الشهادتين يُحذف المسند إليه من الكلام، كما ورد في قول الشاعر (العبّاسي، 2013م):

قَالَ لِيْ: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

قال التبريزي في هذا البيت: ((وموضع الاستشهاد: قوله (عليل) وتقديره: أنا عليل، لأنّ العقل يدلّ على هذا المسند إليه، فليتأمّل)) (التبريزي، 2023م).

ومن لطيف مناقشاته ما جاء في مناقشة تنكير المسند إليه في قوله تعالى: { وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ } (البقرة: 179) فيحتمل لتنكيره سببين (التبريزي، 2023م):-

1. النوعية: ويكون المعنى: ولكم في القصاص نوع من الحياة، وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل، خوفًا من القصاص.
2. التعظيم: ويكون المعنى: ولكم في القصاص حياة عظيمة، لمنعه عمّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد.

والعلّة في تنكير الحياة أنّه إذا عَلِمَ الإنسان أنّه إذا قَتَلَ قُتِلَ ارتدع عن القتل، فيسلم المراد قتله من القتل، ويسلم قاصد القتل من القصاص، فلو قيل: وَلَكُمْ فِيْ القَصَاصِ الحَيَاةُ. بتعريف الحياة. لَفُهِمَ منه أنّ حياة كلٍّ من الطرفين مُستفادة من القصاص، والقصد ليس كذلك. وقد التقط التبريزي هذا الرأي ممّا أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) (الجرجاني، 2022م).

وعلى الرغم من قولنا بأنّ التبريزي اعتمد على تسهيل المسائل وتبسيطها، لكن نراه أحيانًا يلجأ إلى التعقيد والغموض، برجوعه إلى المنطق في

تحليلاته، ومن ذلك قوله في كون المسند فعلًا: ((إنَّ الفعل من حيث هو فعل يفيد التجدّد دون الثبوت والبقاء؛ لأنّ الزمان مقترن بحقيقة الفعل، وهو عَرَضٌ غير قارّ الذات، لأنّه لا يحصل منه جزءان معًا في الوجود، فيكون عدم القرار مقترنًا بمفهوم الفعل، وهو غير مقترن بمفهوم الاسم، فيدلّ الفعل على الحصول والانقضاء، والاسم على الثبوت والبقاء)) (3) لذا ورد قوله تعالى: { وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ } (الكهف: 18)، على صيغة الاسم؛ لأنّ الكلب مستمرٌّ في بسط ذراعه، ولو قال (يبسط ذراعيه) لدلّ على عدم ثبوت بسط ذراعيه. وقوله: { هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ } (فاطر: 3)، وردت على صيغة الفعل (يَرْزُقُكُمْ)؛ لأنّ الله يرزق خلقه شيئًا فشيئًا، وفي كل يوم وساعة.

رابعًا - فنون اللغة في الشرحين

كما هو معلوم أنّ الكتابين. مدار البحث. هما شرحان لكتاب (التلخيص) للقزويني، والأخير هو كتاب يبحث في مسائل البلاغة العربيّة، فمن البديهي أن يجد الباحث الغلبة للمباحث البلاغيّة في هذين الكتابين، إلّا أنّهما لا يخلوان من بعض الفنون الأخرى، ولو بالتعرّض إليها بإشارات بسيطة، ومن هذه الفنون: النحو والإعراب والصرف، والقراءات القرآنيّة، والتفسير القرآني، وبيان دلالات الألفاظ لغةً واصطلاحًا، فضلًا عن وجود إشارات فلسفيّة، ومنطقيّة، وأصوليّة، وكلاميّة فيهما؛ وذلك لكون صاحبيهما بارعين في علوم عديدة، وتشهد لهما مصنّفاتهم ذات المعارف المختلفة. وسأعرض شيئًا من تلك الإشارات التي وردت في مباحث علم المعاني في الشرحين.

جاء كتاب (شرح التلخيص) للبابرتي ذا طابع مختلف ومتميّز، إذ لم يقف عند حدود البلاغة، بل تعدّاها إلى علوم وفنون أخرى. وقد تظهر الشخصيّة النحويّة للبابرتي بين حين وآخر، أمّا بإشارات بسيطة في بعض المواضع، أو باهتمامه بإعراب بعض الشواهد، ومن ذلك إعراب قوله تعالى: { وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } (البقرة: 102) إذ قال فيها: ((عَلِمَ، في الآية المذكورة يجوز أن تكون المتعدّية إلى مفعولين، ويجوز أن تكون بمعنى (عَرَفَ) المتعدّية إلى واحد، واللام الداخلة على (قد) لام القسم، و(من) موصولة، واللام الداخلة عليها لام الابتداء، والجملة المنفية في موضع خبر (من)، والفعل يتعلّق، وأجاز بعضهم أن يكون (من) شرط، وفيه نظر)) (البابرتي، 1983م).

وأشار في موضع حديثه عن الفاعل المعنوي واللفظي، أنّ المعنوي هو الضمير، وهو ليس قولك: قمت أنا، أو قمت أنت، أو قام هو. وعلّل هذا بقوله: ((وذلك لأنّك قد عرفت من قوانين علم النحو أنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا إذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع إلباس، أو إذا تقدّم عليه، إلّا صورة أو معنى، فيكون الضمير في الأمثلة المذكورة إمّا تأكيدًا أو بدلًا، ولا معنى بالفاعل المعنوي إلّا ذلك)). وله رأي نحوي آخر، ورد في قضيّة حذف المسند، حذفه جوابًا عن سؤال مقدّر، إذ قال في قوله تعالى: { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ } (الأنعام: 100)، إنّ لفظ (الجن) يحتمل وجهين إعرابيين، وهما (البابرتي، 1983م):

1. أن يكون منصوبًا بمحذوف دلّ عليه سؤال مقدّر، كأن قيل: من جعلوا لله شركاء، فقيل: الجن.
2. أن يكون منصوبًا بدلًا عن شركاء. وفيه نظر: فإنّ المبدل منه في حكم المنحّى وحينئذٍ لا يفيد الكلام إذ لا معنى لقولنا: جعلوا لله الجن. بل الأولى أن تجعل بيانًا وتفسيرًا.

وكان البابرتي أقل عناية بعلم الصرف من علم النحو في شرحه هذا، إذ لم ترد لديه إلّا إشارات قليلة جدًّا، أمّا لبيان الصيغة التي بُنيت عليها مفردة ما، أو لبيان أصلها. ومنها قوله في لفظ (المراودة)، في قوله تعالى: { وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ } (يوسف: 23) قال: فإنّ المراودة: مفاعلة، من راد: إذا ذهب وجاء. كأنّ المعنى خادعته عن نفسه، أي فعلت ما يفعل المخادع لصاحبه.

وكذلك قوله في لفظ (اليمانين) في قول جعفر بن علبة الحارثي (العبّاسي، 2013م):

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مَصْعَدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُوْثَقُ

حيث قال فيه: و(اليمانين) جمع لفظ (يمانٍ)، وكان أصله (يمنيّ) حُذِفَتْ إحدى ياءي النسبة وعوّض عنه الألف. واستوقفه جمع الشاعر لفظ (عاذل) على (عواذل) في قوله (العبّاسي، 2013م):

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِيْ فِيْ غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِيْ لَا تَنْجَلِيْ

فاستدلّ بقول الشاعر (صدقوا) على أنّه أجاز أن يجمع (عاذل) على (عواذل)، وهو كـ (فوارس) في الشذوذ (البابرتي، 1983م). وذكر رأي السكّاكي بعد ذلك، بأنّ الشاعر قصد في قوله هذا (جماعات العذّال)؛ لأنّه لا يُجمع عاذل على عواذل، وإنّما يُجمع عاذلة على عواذل، ولكن قدّر موصوفًا لها وهو (جماعات)، فيجوز أن يريد الجماعات العواذل والتي تشتمل على الرجال والنساء، ثمّ قوله (صدقوا) تغليبًا للذكور على الإناث (السكّاكي، 2022م).

ومن يتتبّع يجد أنّ البابرتي كان شديد الاهتمام بشرح الشواهد، وذكر معناها اللغوي، وبيان الغريب من مفرداتها، مستندًا في ذلك إلى أعلام اللغة، ومنهم: الخليل (170 هـ)، وابن السكّيت (244 هـ)، وابن دريد (321 هـ)، والجوهري (393 هـ).

ومنه نقله قول ابن دريد في (القنزع) واحدة قنازع الرأس، وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس. وقول الخليل في العين عن (جثماني) أي جسماني، حيث ذكر أنّ كليهما لمعنى واحد، وقال فيه الأصمعي: الجثمان الشخصي، والجسمان الجسم والشخص إنّما استعمل في بدن الإنسان إذا كان قائمًا (البابرتي، 1983م).

وكذلك قوله في (نفحة) من قوله تعالى: { وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ } (الأنبياء: 46) فقد ذكر فيها قولين: الأوّل من قولهم نفحت الريح إذا هبّت أي هبّة، والثاني من قولهم نفح الطيب إذا فاح أي فوحة كما يقال شمّة. ويعقّب بعدها بقوله: ((ولا نسلّم أنّ أصل النفحة منحصر فيما ذُكِرَ من المعنيين بل قد يكون بمعنى القطعة أيضًا)).

ولم يكتفِ بتوضيح المعاني اللغويّة فقط، بل ذهب إلى بيان المعاني الاصطلاحيّة في أكثر من موضع، ومنها: قوله في (الفن) هو ما يكون مقولًا على ما يكون مشتملًا على موضوع وغرض. وقوله في (التنبيه) هو الذي يُراد به فصلًا يكون مشتملًا على حكم يكفي في إثباته تجريد الموضوع والمحمول عن اللواحق أو النظر فيما سبقه من الكلام. وقوله في (النكتة) هي اللطيفة في الكلام يتأثّر بها الذهن، من نكث في الأرض بقضيب فيؤثّر فيها (البابرتي، 1983م).

وقد تعرّض البابرتي إلى ذكر أكثر من قراءة قرآنيّة لبعض الآيات، ومنها: ما رُوِيَ عن هرول القارئ قراءة قوله تعالى: { وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ } (القلم: 9) (الخطيب، 2002) بحذف النون. وقراءة ابن عبّاس قوله تعالى: { وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۞ مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ } (الدخان: 30-31) (الخطيب، 2002) بلفظ الاستفهام ورفع فرعون. وقراءة ابن ذكوان قوله تعالى: { فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ } (يونس: 89) (الجزري، 1435هـ) بتخفيف النون.

ولا يمكن إغفال اهتمامه بكثير من العلوم والفنون الأخرى، ومنه اهتمامه بعلم الأصول في أكثر من موضع في شرحه، كإشارته إلى ما عُرِفَ عند بعض الأصوليين بأنّ اللام إذا دخلت الجمع ولم يكن هناك معهود انصرفت إلى الجنس، فمثلًا لو حلف أحدهم أن لا يتزوّج، فتزوّج واحدة طُلِّقت، فسيكون هذا كذلك لوجود الجنس، وحينئذٍ لا يبقى فرق بين الواحد والجمع. وأجاب البابرتي بأنّ مثل هذا يصحّ في مقام الاستدلال، لأن حصول كل الجنس مستغرقًا محال (البابرتي، 1983م).

وقد أشار إلى قول علماء الكلام بجواز إطلاق الغيب على الله سبحانه وتعالى، ردًّا على من قال في قوله تعالى: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } (الفاتحة: 5)، وقولنا: لا إله إلّا الله، أو لا إله إلّا أنت. بعدم التسليم بأنّ القصر لرد الخطأ حيث كان؛ لأنّه لا يجوز إطلاق الغيب على المخاطب، لذا عُدّ ما سبق من الشواهد من قبيل الالتفات وفقًا لما يراه السكّاكي (السكّاكي، 2022م). ويرى البابرتي هذا القول تشكيكًا في المسلّمات؛ لأنّ علماء علم المعاني اتّفقوا على أنّ القصر لردّ الخطأ.

واستند إلى آراء الفلاسفة في أكثر من مقام، ومنها على من أشكل على جواب النبي إبراهيم (ع) للملائكة بقوله: سلامٌ، بالرفع، على قولهم: سلامًا، بالنصب. في قوله تعالى: { وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ } (هود: 69)، فكيف يكون هذا موافقًا لما جاء في قوله تعالى: { وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ } (النساء: 86) فوجه ذلك بالاستناد إلى أصول الفلاسفة، هو أنّ التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أُطلِقَ، وبما أنّه كمال الملائكة ثابت ولا يُتصوّر فيه التجدّد، فرأى أنّه من المناسبة أن يُحيُّوا بما هو دالٌّ على الثبوت دون التجدّد (البابرتي، 1983م).

ونجده يغوص في بحر المنطق أحيانًا، باستعمال مصطلحاته في الشرح، كالموضوع والمحمول، والقوّة السالبة الجزئيّة والقوة السالبة الكلّيّة. كما ورد ذلك في قضيّة تقديم المسند إليه، فقال بأنّ حرف السلب قد يكون جزءًا من الموضوع، كقولنا: اللا جماد متحرّك. أو من المحمول، كقولنا: الجماد لا عالم. أو من كليهما كقولنا: اللا حيّ لا عالم. فسمّيت الأولى معدولة الموضوع، والثانية معدولة المحمول، والثالثة معدولة الطرفين (البابرتي، 1983م).

ولم يكن اهتمام التبريزي في (نفائس التنصيص) أقل من اهتمام البابرتي في شرحه، سواء بفنون اللغة أم بالعلوم الأخرى، فجاء كتابه حافلًا بها، وحاويًا لها، وسأقدّم عرضًا موجزًا لذلك فيما يأتي.

قد عمد التبريزي إلى إبراز شخصيّته النحويّة في أكثر من موضع، ومنها إعرابه بعض الشواهد الشعريّة التي أورد ذكرها في شرحه، ومنها إعرابه لبيت ذهلول بن كعب حين رأته امرأته يطحن لأضيافه، فضربت نحرها، وقالت: أهذا زوجي؟ (المبرّد، 2022م) و(القزويني، 2023م):

تَقُولُ. وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِيْنِهَا : أ بَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ؟

قال: (أبعلي) مبتدأ، وخبره قولها: (هذا). والمتقاعس: صفة قولها (هذا)، وقولها: (بالرَّحى) متعلّق بفعل محذوف، يفسّره المتقاعس، ولا يتعلّق به؛ لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، وهذا مبني على أنّ اللام في قولها: المتقاعس، بمعنى (الذي)، وقيل: قولها: (بالرَّحى) حال من اسم الإشارة، وتقديره: أبَعْلِيْ هَذَا مُلْتَبِسًا بِالرَّحَى (التبريزي، 2023م).

وبيَّن بعد ذكره لقوله تعالى: { وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ } (الأنبياء: 3) إنّ قوله: (الذين ظلموا) بدل من ضمير قوله: (وأسرُّوا)، وليس فاعلًا، لما عُرِفَ في النحو من ضعف قولهم: (أَكَلُونِيْ البَرَاغِيْثُ)، واستدلّ بهذا على أنّ (رَجُلٌ) في قولنا: رَجُلٌ جَاءَ. بدل من الضمير الكائن في (جَاءَ)، وليس فاعلًا له، ولا مبتدأً؛ لأنّ النكرة لا تقع مبتدأً إلّا بعد التخصيص.

وقد ميّز بين وجهين إعرابيين لقراءتين مختلفتين في قوله تعالى: { فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ } (يونس: 89) فإنّ قوله: (ولا تَتَّبِعَانِ) على قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون، جملة فعليّة مصدّرة بالمضارع المنفي، واقعة حالًا ومعها واو، ومعناها: غير مُتَّبِعَيْنِ هذا. وأمّا على قراءة التشديد، فلا يكون حالًا؛ لأنه يكون نهيًا، معطوفًا على فعل الأمر الذي يسبقه، والنهي إنشاء، والجمل الإنشائيّة لا تصلح للحال؛ لما عُرِفَ في النحو (التبريزي، 2023م).

أمّا فيما يخصّ علم الصرف، فلم يتعرّض إليه إلّا نادرًا، ولن يجد الباحث إلّا بعض التلميحات الصرفيّة القليلة جدًّا. ومنها ما ذكره في لفظ (الرَّكْب)

بأنّه يدلّ على أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهو العشرة فما فوقها (6). وقال: إنّه ليس مفرد راكب، كما ذكره ابن الحاجب (646 ه) في الشافية في علم التصريف وبالحقيقة فعند الرجوع إلى الشافية نجد أنّ ابن الحاجب قد صنّف لفظ (الرَّكْب) ضمن أسماء الجموع، ويرى بأنّه ليس جمعًا على الأصح، وهو مثل: حَلَق، وجَامِل، وسَرَاة، وفُرْهَة، وغيرها (ابن الحاجب، 1995م).

وتعرّض في موضع آخر إلى البناء الصرفي للفظ (السؤدد) التي بمعنى: السيادة. فقال: إنّ الدال الثانية فيها للإلحاق ببناء (فُعْلَل) مثل: جُنْدَب، وبُرْقَع. وقد بيّن ابن منظور (711 ه) بأنّ السُّودَد: الشرف. وهو من سَادَ سُودًا وسُودُدًا وسِيَادَةً وسَيْدُودَةً. و(السُّودَد) قد تُهمَز الواو فيه، وقد تُضَمُّ الدال الأولى فيه على لغة طيء، فيقال: السُّؤدُد (ابن منظور، 1405ه).

ويتّضح للباحث أنّه من مظاهر الاهتمام الجليّة عند التبريزي في شرحه، اهتمامه بضبط النصوص التي يستشهد بها، وإيضاح المقصود منها، وبيان الألفاظ المبهمة فيها، وهذا دليل على قدرته اللغويّة، واستيعابه للمعجمات العربيّة السابقة له، ويظهر واضحًا بشدّة اعتماده على الجوهري في معجمه (الصحاح) في بيان الكثير من الألفاظ، مشيرًا إليه، مصرّحًا باسمه (التبريزي، 2023م).

وممّا تميّز به في هذا المضمار أنّه كان يذكر معنيين لغويين أو أكثر للفظ ما، مختارًا أحد المعنيين وتاركًا الآخر. كما اختياره لمعنى لفظ (الزنديق) في قول ابن الراوندي (العبّاسي، 2013م):

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

هَذَا الَّذِيْ تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

قال: الزنديق: القائل بالنور والظلمة، وليس المراد ها هنا بالزنديق: مُبطِن الكفر على ما يُظَن.

وفي موضع آخر تناول لفظ (المُتَنَهِّد) في قول أبي الطيّب المتنبّي (المتنبّي، 2008م):

قَالَتْ وَقَدْ رَأتِ اصْفِرَارِيْ: مَنْ بِهِ؟ وَتَنَهَّدَتْ، فأجَبْتُهَا: المُتَنَهِّدُ

قال: تنهّدت: أي تنفّست تنفّس الصعداء، وقيل: هو من قولهم: نهد إلى العدو، أي: نهض إليه. ويرى التبريزي الوجه الثاني أوجه من الأوّل.

لم يكتفِ التبريزي في بعض الشواهد القرآنيّة بقراءة واحدة، بل تناول أكثر من قراءة في الشاهد نفسه، ومن ذلك قوله تعالى: { أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ } (الزخرف: 5) (النشّار، د.ت) بكسر (إن) بدل الفتح على قراءة نافع، وحمزة، والكسائي لبيان أنّ إسرافهم مجزوم الوقوع. وقراءة عاصم، وابن عامر على بناء المجهول في قوله تعالى: { فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۞ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ } (النور: 36-37) (مجاهد، 1972م). وأمّا في قوله تعالى: { وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا } (الكهف: 79) (عمر، 1988م) فقد كان أُبيّ بن كعب، وعبدالله بن عبّاس يقرآن: كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ.

والمتأمّل يجد أنّ روح الأصول والمنطق لم تفارق التبريزي في شرحه للتلخيص، فظهرت لمحات منهما هنا وهناك، فنراه يذكر ما ذكره الأصوليُّون في فوائد اللفظ المشترك، من أنّ القائل به لا يُكَذَّب؛ لأنّ أيَّ معنى يصحُّ، فله أن يقول: هو مرادي، وأيَّ معنى لا يصحُّ، فله أن يقول: ليس هو مرادي. وهذا يرد في حذف المسند إليه، عند احتياج حذفه ليُمكن الإنكار بعده، كقولك: فَاسِقٌ. فإذا قال المخاطَب: لِمَ؟، تُجيبُه بقولك: ما أردتك، بل أردت غيرك.

وكثيرًا ما تخلّل شرحه عبارات منطقيّة، وكان يصرّح بنسبتها إلى علم المنطق، ومنها قوله: إنّ النسبة السلبيّة إذا كُرِّرَت انتحت. أو قوله: الاسم أحق بالموضوعيّة؛ لدلالته على الذات، سواء تقدّم أو تأخّر، والصفة أحق بالمحموليّة؛ لدلالتها على أمر نسبي، سواء تقدّمت أو تأخّرت (التبريزي، 2023م).

وبوجه عام يجدر بي الإشارة إلى أنّ لمباحث علم المعاني في شرحي البابرتي والتبريزي قيمة نحويّة، كما هو الحال في بقيّة شروح التلخيص الأخرى، وتنبع أهميّتها في دراسة النحو؛ لأنّها كانت مباحث مفصّلة، فيمكن لدارسي النحو الاستفادة منها، كالحديث عن الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، وذلك لجعل النحو علمًا معتبرًا له أصالته، والانصراف عن كون النحو مجالًا لدراسة الإعراب والبناء، وكذلك لأنّ علم المعاني اهتم بمعاني التراكيب النحويّة، وهو ما أهمله أغلب النحويين (مطلوب، 1967م).

خامسًا- خصائص لغة الشارحين

كما هو معلوم أنّ البابرتي والتبريزي كلاهما من شرّاح تلخيص المفتاح، فقد تعرّضا إلى مسائل علم البلاغة بالتقرير والمناقشة على وجه الشمول. وجرى الشارحان على عادة العلماء القدماء بالأخذ من كل علم بطرف، مثل: علوم القرآن، والفقه، والحديث، وأصول الفقه، والفلسفة، والمنطق، وعلم الكلام، وعلوم اللغة المختلفة. فقد بانت ظلال هذه العلوم جميعها على لغتهما، وتحكّمت السمات العقليّة والمنطقيّة في طريقة صوغهما للعبارات والتراكيب.

امتازت لغة البابرتي بجزالة اللفظ، وقوّة العبارة، ووضوح الدلالة، ومناسبة التراكيب بعضها البعض، فيلحظ القارئ انسجامًا وانتظامًا في انتقاله بين موضوعات شرحه، فقد أجاد استعمال اللغة في توضيح متن التلخيص، واجتياز تعسّفاته، وحل ألفاظه، وتبيين معانيه، بلغةٍ وسطى، لا موجزة فتؤدّي به إلى الخلل، ولا مستفيضة فتدفع القارئ إلى الملل، وقد أشار إلى ذلك في شرحه (البابرتي، 1983م).

وعلى الرغم من جلاء لغته، لكن النزعة العقليّة والاستدلال المنطقي يبدوان بوضوح في التحكّم بلغته في أكثر من موضع في شرحه، وقد بُيّن ذلك

فيما سبق من البحث. وقد يُعزى ذلك أيضًا إلى تأثير الفرق الإسلاميّة والكلاميّة فيه، بما لديهم من مباحث لغويّة عميقة، عمل البابرتي على استيعابها جميعًا.

وممّا تقدّم يمكن القول بأنّ لغة الكتابة عند البابرتي، كانت تتميّز بالأسلوب الموسوعي، وبالرغم من أنّ شرحه يدور في دائرة البلاغة، لكنّه وُجِدَت فيه إشارات كثيرة إلى علوم وفنون أخرى. وامتازت لغته أيضًا بالافتراضات، فكثيرًا ما يورد في ثنايا حديثه افتراضًا من عنده، مصدَّرًا بعبارة: ولقائل أن يقول، أو ويمكن أن يقال، أو فإن قلت، أو فإن قيل وغيرها من العبارات، مجيبًا بعد ذلك عن الاعتراض المفترض.

وبالحقيقة لم يكن أسلوبه متميّزًا من جهة إيراد الشواهد، ويبدو أنّه كان غير مبالٍ فيها، فكثيرًا ما يذكر موضع الاستشهاد في شاهدٍ ما، دون التعرّض إلى ذكر الشاهد، أو ذكره بمضمونه فقط، فمثلًا في قوله تعالى: { وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ } (يس: 22) استشهد به البابرتي في مبحث الالتفات من التكلّم إلى الخطاب، ولم يذكر الآية بنصّها الكامل. وجرى ذلك في الشواهد الشعريّة أيضًا، فقد استشهد بقول أبي الحسن الجوهري (العبّاسي، 2013م):

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّيْ الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرٍ فَلَوْ شِئتُ أنْ أبْكِيْ بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فقد استشهد به في حديثه عن الحذف وعدمه في متعلّقات الفعل، ولم يذكر هذا البيت كاملًا.

وعلى الرغم من أنّ البابرتي هو الإمام المحقّق المدقّق المتبحّر الحافظ الضابط الذي لم تر الأعين في وقته مثله (اللكنوي، 1324ه)، لكن هناك ما يُسجّل عليه من اضطرابات في بعض الأبنية الصرفيّة والتركيبيّة والأسلوبيّة الواردة في لغته، ومن ذلك قوله: ((فيكون تقديمه على الفاعل أهم وأنسب وأفيد))، وكما هو معلوم أنّ قوله (أفيد) خارج عن القياس؛ لأنّ اسم التفضيل لا يُبنَى من فعل زائد على ثلاثة أحرف، إلّا شذوذًا، مثل قولهم: هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا. إذ بُني أفعل التفضيل من (اختصر) وهو زائد على ثلاثة أحرف. وما سُمِعَ شذوذًا أيضًا قولهم: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره (الأنصاري، 1982م). لذا فبناء (أفيد) خارج عن القياس؛ لأنّه بُنِيَ من الفعل (أفاد) وهو زائد على ثلاثة أحرف، حيث يمكن التوصّل إلى التفضيل بمثل هذه الحالة بـ(أشدّ) ونحوها، فيُقَال: أشدُّ فائدة، أو أكثرُ فائدة، أو أبلغ فائدة.

وكان أسلوبه في صياغة بعض الجمل ركيكًا، ممّا اضطرّ المحقّق إلى تغييرها، والتنبيه على الأصل في هامش الصفحة، ومن ذلك قوله في الحديث عن حذف وذكر متعلّقات الفعل: ((يجب تقديره بحسب التقدير بحسب القرائن))، أو قوله: ((ولا مثل للطلبيتين فيكون ذكره لذلك وفيه بعد)) (البابرتي، 1983م).

وقد أحصى محقّق الكتاب مجموعة من التراكيب الشاذّة في الاستعمال، استعملها البابرتي في شرحه، ومنها، قوله: سواء كان بين الجملتين... أو كمال الاتّصال. وسواء قيل لهم ذلك أو لم يقل. وسواء كان المسندان جائزي الاجتماع أو لم يكن. وسواء كان عن سبب مطلق أو عن سبب خاص. وسواء كان بينهما مناسبة أو لا وغير ذلك في مواضع كثيرة. فكما هو معلوم أنّ أسلوب التسوية يستدعي استعمال (أم) بدلًا من (أو)؛ لأنّ (أو) تقتضي أحد الشيئين، والمراد من التسوية نفس الشيئين، لذا اتّفق جمهور العلماء على شذوذ وضعف قراءة ابن محيصن، من طريق الزعفراني، قوله تعالى: { إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَوۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ } (البقرة، 6) وهذا لم يجز قياسًا (الرمّاني، 2005م). وقد استعمل البابرتي من مثل هذا التركيب الشاذ كثيرًا في شرحه، وربّما سبب ذلك الاستعمال عائد إلى أنّ الفقهاء وغيرهم قد أُولِعُوا بأن يقولوا: (سواء كان كذا أو كذا) وهو مثل قولهم: (يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا) والصواب العطف في القول الأوّل بـ(أم)، وفي القول الثاني العطف بـ(الواو) (الأنصاري، 2021م).

وإن قال قائل: إنّ البابرتي هنا لم يأتِ بالهمزة عند التسوية، لذا جاز له استعمال (أو) بدلًا من (أم)؛ لأنّ همزة التسوية هي التي تقتضي إيراد (أم) بعدها. فيجاب: بأنّه يجوز حذف الهمزة عند التسوية، إذا كان هناك دليل يدلّ عليها، ولم يؤدِّ حذفها إلى وقوع الالتباس، كأن يُقال: (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبوه؛ فلن يرتكب إثمًا، ولن يقع في محظور) وأصلها: أ رَاقَبَه النَّاسُ أمْ لمْ يُرَاقِبُوه (حسن، 2018م). وقد تعرّض الزمخشري إلى هذه القضيّة أيضًا في حديثه عن قوله تعالى: { سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ } (المنافقون: 6) على قراءة من قرأ (اسْتَغْفَرْتَ) بحذف همزة التسوية، وذلك لأنّ (أم) المعادلة قد دلّت عليها (الزمخشري، 2022م).

أمّا فيما يخصّ التبريزي، فقد امتازت لغته بالقوّة والجزالة أيضًا، لكنّه كان ميّالًا إلى السهولة والوضوح في طريقته بالكتابة، مبتعدًا عن الألفاظ الوعرة والمبهمة، ومتجنّبًا التراكيب الصعبة والمعقّدة، وهدف بذلك إلى تسهيل عمليّة الفهم على الطلّاب، فتمكّن بواسطة لغته حل كثير من الغموض والإبهام الواقع في متن التلخيص. وقد أشار في مقدّمة كتابه إلى أنّه سيشرح التلخيص شرحًا وسيطًا، لا بمطوّل فيورث الإملال، ولا بمختصر فيلزم الإخلال (4) فألزم نفسه بذلك، وابتعد بلغته عن الإيجاز والإطناب في الشرح.

وعلى الرغم من أنّ التبريزي كان يتمتّع بقدرة عالية على صياغة التراكيب، وإيصال الأفكار بشكل دقيق بأسلوب يتميّز بالسلاسة والوضوح، لكن ظهر في بعض المواضع من شرحه تأثير الفرق الإسلاميّة والكلاميّة أيضًا، وهذا بديهي بحكم اطّلاعه الواسع، واستيعابه لكثير من العلوم والمعارف كما ذكرت ذلك سابقًا. ويتّضح في لغته أنّه في سبيل إفهام القارئ، ضمّن شرحه بعض القصص، وضَرَبَ الأمثلة، وعمل على ترجمة بعض الأشخاص والأماكن، ومن ذلك قصّة الصيّاغ والبقّار والمعلّم وصاحب سلاح الملك الذين سافروا معًا ذات ليلة أو حديثه عن سبب تلقيب الشاعر بشّار بن برد

(168 هـ) بالمُرعّث، أو حديثه عن (غِيلُ خَفّان)، و(عكاظ)، و(رَحَى بِطّان) وهي أعلام لأماكن مختلفة. بل مضى به الأمر في بعض المواضع إلى ذكر بعض الأحكام الشرعيّة، ومنها قوله: الذي يخرج من السبيلين ينقض الوضوء (التبريزي، 2023م).

وهو الذي كان كان ذا ذهن وقّاد، وطبع نقّاد، وقصائد وأشعار، وتصانيف وحواش (السخاوي، 1992) وهذا ما جعله يمتلك كفاءة لغويّة عالية. وأكثر ما يُميّز لغة التبريزي وأسلوبه في الكتابة، أنّه كان مُكثرًا من الشواهد والأمثلة، ويسعى إلى عرضها بطريقة مختلفة، بارعًا في شرح الشواهد الشعريّة على وجه الخصوص، مبيّنًا وجه الشاهد فيها، وأحيانًا يصل به الحال بعد تحليل الشاهد بلاغيًّا، إلى توضيح معناه بأبسط صورة ممكنة، ومن ذلك قوله بعد التحليل البلاغي لقول أبي الحسن الجوهري (العبّاسي، 2013م):

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّيْ الشَّوقُ غَيْرَ تَفَكُّرِيْ فَلَوْ شِئتُ أنْ أبْكِيْ بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

ومعنى بيت أبي الحسن: أنّ الشوق أفناني، بحيث لم يُبقِ فيَّ إلّا خواطر وتفكّرات تجول، فلو شئت أن أبكي ومَرَيتُ جفوني، وعصرت عيني؛ ليخرج منها دمع، لم يخرج منها إلّا التفكّر (التبريزي، 2023م).

وممّا يلحظه الباحث في لغة التبريزي، أنّه كان يستعمل بعض الألفاظ الأعجميّة والمعرّبة والدخيلة في شرحه، وقد يُعدُّ هذا من النقاط التي يُمكن أن يؤاخذ عليها. فقد استعمل لفظ (المَالِجَة): وهو لفظ فارسي، أي الخشبة التي يُطلى بها الحائط، وتُسمّى في لغة أهل اليمن: المِسَجَّة، وفي لغة أهل نجد: المِسْيَعَة (ابن دريد، 1987م) والمَالَج: على وزن (آدم) هو الذي يُطيّن به (الفيروزآبادي، 2008م).

وقد استعمل لفظ (دَرْز): لفظ معرّب، وهو واحد دُرُوز الثوب ونحوه، ويُقال للقمل والصئبان: بنات الدُّرُوز وبنو دَرْزٍ، أو أولاد دَرْزَة: هم الخيّاطون والحاكة (ابن منظور، 1405 هـ).

واستعمل التبريزي في موضع آخر لفظ (نَرْجِس): وهو من الألفاظ الدخيلة، والنرجس من الرياحين، ونِرْجِس بكسر الأوّل والثالث. أحسن إذا أُعْرِب. والنرجس . بفتح النون وكسرها . نافع شمّه للزكام والصداع الباردين وأصله منقوعًا في الحليب ليلتين، يُطلى به ذكر العنّين، فيُقيمه، ويفعل عجيبًا (الفيروزآبادي، 2008م).

الخاتمة

بعد ولوجي إلى هذا الميدان الخاص بعلم المعاني، ولله الحمد والمنّة، فقد انتهى هذا البحث إلى جملة من النتائج، التي يمكن تلخيصها بمجموعة نقاط، وذلك على النحو الآتي:-

1. أنّ البابرتي قد سمّى شرحه بـ(تلخيص التلخيص)، وقد صرّح بذلك في مقدّمة كتابه، لكنّ محقّق الكتاب اختار أن يُسمّيه (شرح التلخيص)؛ لأنّه شرح مطوّل للتلخيص لا تلخيص له. بينما محقّق شرح التبريزي اختار التسمية نفسها، التي صرّح بها المصنّف في المقدّمة، وهي (نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص).
2. فيما يخصّ مقدّمتي الشرحين، فإنّهما يشتركان بإيجازهما، وابتدائهما بحمد الله والثناء على رسوله، ثمّ التعرّض لموضوع العلم وضرورته وأهمّيّته، وذكر أبرز المصنّفات التي صُنّفت في مجالي المعاني والبيان.
3. استند الشارحان في ترتيبهما لأبواب علم المعاني إلى ترتيب الخطيب القزويني في كتابه (التلخيص) ولم يخرجا عنه؛ لأنّهما كانا شَارِحَينِ للمتن الأصليّ.
4. يجد الباحث أنّ منهج البابرتي في شرحه قد اتّسم بالروح العلميّة، واعتمد على المناقشات الدقيقة، فنراه يتّفق مع سابقيه أحيانًا، ويختلف معهم ويرد عليهم بشدّة أحيانًا أُخَر، وكذلك اتّخذ من الذوق محدّدًا مهمًّا لفهم الفكرة البلاغيّة. أمّا التبريزي فقد كان أقل نقاشًا من البابرتي، حتّى نراه أحيانًا لا يتعرّض لبعض نصوص التلخيص بشرح أو تعليق، وكان قليل الرد على غيره من العلماء، إذ يكتفي بتبيين المجمل، وتوضيح المُبهم، ويميل إلى الاستطراد في بعض المواضع.
5. كما هو معلوم أنّ الشرحين يبحثان في مسائل علم البلاغة، لكنّه قد يجد القارئ فيهما كثيرًا من الفنون اللغويّة، كالنحو والصرف والإعراب والتفسير والقراءات القرآنيّة وبيان دلالات الألفاظ لغةً وغيرها، وهناك فنون أُخَر، كالمنطق وعلم الأصول وعلم الكلام والفلسفة وغيرها؛ وذلك لأنّ الشارحين كانا بارعين في اختصاصات عديدة، ولهما مصنّفات في معارف مختلفة.
6. اتّسمت لغة الشارحين بالجزالة، وقوّة اللفظ، ووضوح الدلالة ومناسبة التراكيب لبعضها، وامتازت لغتهما بالأسلوب الموسوعي، والاستدلال المنطقي، والنزعة العقليّة. وقد سجّلت على البابرتي بعض الاضطرابات في الأبنية الصرفيّة والتركيبيّة تعرّضت لها في متن البحث.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن الحاجب، ع. (1995م). *الشافية في علم التصريف*. (ط1). السعوديّة: المكتبة المكّيّة.

ابن دريد، م. (1987م). *جمهرة اللغة*. (ط1). لبنان: دار العلم للملايين.

ابن العماد، ع. (1992م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. (ط1). سوريا: دار ابن كثير.

ابن منظور، م. (1405ه). *لسان العرب*. (ط1). إيران: نشر أدب الحوزة.

أبو تمّام، ح. (1983م). *ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي*. (ط4). مصر: دار المعارف.

إسماعيل، ش. (1981م). *أصول الفقه تاريخه ورجاله*. (ط1). السعوديّة: دار المرّيخ للنشر.

الأنصاري، ع. (1982م). *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك*. (ط1). لبنان: دار العلوم الحديثة.

الأنصاري، ع. (2021م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (ط2). إيران: دار زين العابدين.

البابرتي، م. (1983م). *شرح التلخيص*. (ط1). ليبيا: المنشأة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان.

البغدادي، أ. (1955م). *هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين*. (ط1). لبنان: دار إحياء التراث العربي.

التبريزي، م. (2023م). *نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلميّة.

التفتازاني، م. (2021م). *المختصر شرح تلخيص المفتاح*. (ط1). سوريا: دار التقوى.

الجرجاني، ع. (2022م). *دلائل الإعجاز*. (ط1). مصر: شركة القدس للنشر والتوزيع.

الجزري، م. (1435ه). *النشر في القراءات العشر*. (ط1). السعوديّة: مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الجوهري، أ. (1979م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة*. (ط2). لبنان: دار العلم للملايين.

حاجي خليفة، م. (1999م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (ط1). لبنان: دار إحياء التراث العربي.

حسن، ع. (2018م). *النحو الوافي*. (ط1). مصر: دار المعارف.

الخطيب، ع. (2002م). *معجم القراءات*. (ط1). دمشق: دار سعد الدين.

الخلخالي، م. (2011م). *مفتاح تلخيص المفتاح*. (ط1). مصر: المكتبة الأزهريّة للتراث.

الرمّاني، ع. (2005م). *معاني الحروف*. (ط1). لبنان: المكتبة العصريّة.

الزركلي، خ. (2002م). *الأعلام*. (ط15). لبنان: دار العلم للملايين.

الزمخشري، ج. (2022م). *الكشّاف*. (ط1). الجزائر: الدار العالميّة للنشر والتوزيع.

السخاوي، م. (1992م). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. (ط1). لبنان: دار الجيل.

السكّاكي، ي. (2022م). *مفتاح العلوم*. (ط1). مصر: المكتبة الأزهريّة للتراث.

السيوطي، ج. (1965م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. (ط1). مصر: مطبعة عيسى البابي.

ضيف، ش. (1995م). *البلاغة تطوّر وتاريخ*. (ط9). مصر: دار المعارف.

الطبيب، ع. (1971م). *شعر عبدة بن الطبيب*. (ط1). العراق: دار التربية.

العبّاسي، ع. (2013م). *معاهد التنصيص على شواهد التلخيص*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلميّة.

العسقلاني، أ. (1969م). *إنباء الغمر بأنباء العمر*. (ط1). القاهرة: لجنة إحياء التراث العربي.

عمر، أ. (1988م). *معجم القراءات القرآنيّة*. (ط2). الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

الفيروزآبادي، م. (2008م). *القاموس المحيط*. مصر: دار الحديث.

القزويني، م. (2009م). *التلخيص*. (ط2). لبنان: دار الكتب العلميّة.

القزويني، م. (2023م). *الإيضاح لتلخيص المفتاح*. (ط1). تركيا: دار اللباب.

اللكنوي، أ. (1324 ه). *الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة*. (ط1). لبنان: دار المعرفة.

مجاهد، ا. (1972م). *السبعة في القراءات*. (ط1). مصر: دار المعارف.

مطلوب، أ. (1967م). *القزويني وشروح التلخيص*. (ط1). العراق: مكتبة النهضة.

النشّار، ع. (د.ت). *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة*. (ط1). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة.

الحياني، ع. (2009م). حدود المصطلح البلاغي. *مجلّة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانيّة*، 2(2)، 71–75.

الشرع، ح. (2007م). أسلوب النداء في القرآن الكريم. *مجلّة القادسيّة للعلوم الإنسانيّة*، 10(1)، 55–64.

محسن، ط. (2001م). البلاغة في عنوان الكتاب العربي. *مجلّة الآداب – جامعة بغداد*، 55(1)، 88-105.

مطلوب، أ. (1962م). اتّجاهات البلاغة العربيّة. *مجلّة الآداب – جامعة بغداد*، 5(2)، 163-190.

مطلوب، أ. (1964م). القزويني والبلاغة الحديثة. مجلّة الآداب – جامعة بغداد، 7(1)، 261 – 284.

العاني، أ. (2019م). *الخلاف البلاغي المتعلّق بآيات القرآن الكريم الواردة في شروح التلخيص - عرض وتحليل*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأنبار، العراق.

هاشم، هـ. (2019م). *مخالفات الفصل والوصل في القرآن الكريم – دراسة نحويّة بلاغيّة*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

References

Al-Ani, A. (2019). *Rhetorical Disagreement Related to the Verses of the Holy Quran Mentioned in the Explanations of Al-Talkhees - Presentation and Analysis.* Unpublished PhD Thesis, University of Anbar, Iraq.

Al-Hayani, A. (2009). The limits of rhetorical terminology. *Anbar University Journal for Humanities*, 2(2), 71-75.

Ibn al-Hajib, A. (1995). *Al-Shafiyyah fi Ilm al-Tasrif.* (1st ed.). Saudi Arabia: Makkah Library.

Al-Baghdadi, A. (1955). *Hadiyyat Al-Arifin fi Asma' Al-Mu'alifin wa Athar Al-Musannafin.* (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Turath Al-Arabi.

Al-Tabrizi, M. (2023). *Nafa'is Al-Tansees fi Sharh Kitab Al-Talkhees.* (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Taftazani, M. (2021). *Al-Mukhtasar Sharh Talkhis Al-Miftah.* (1st ed.). Syria: Dar Al-Taqwa.

Al-Jurjani, A. (2022). *The Reason for the Miracle.* (1st ed.). Egypt: Al-Quds Publishing and Distribution Company.

Al-Julani, M. (1435H). *Publication in the Ten Readings.* (1st ed.). Saudi Arabia: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.

Al-Jawhari, A. (1979). *The Companions, the Crown of the Arab Nobles.* (2nd ed.). Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Haji Khalifa, M. (1999). *Kashf Al-Zunun 'an Asma'i Al-Kutub Wa Al-Funun.* (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Turath Al-Arabi.

Hassan, A. (2018). *Al-Nahw Al-Wafi.* (1st ed.). Egypt: Dar Al-Maaref.

Al-Khatib, A. (2002). *Dictionary of Readings.* (1st ed.). Damascus: Dar Saad Al-Din.

Al-Khalkhali, M. (2011). *Key to the Key Summary.* (1st ed.). Egypt: Al-Azhar Library for Heritage.

Al-Sharaa, H. (2007). The style of calling in the Holy Quran. *Al-Qadisiyah Journal for Humanities*, 10(1), 55-64.

Hashem, H. (2019). *Violations of Separation and Connection in the Holy Quran - A Grammatical and Rhetorical Study.* Unpublished PhD Thesis, University of Baghdad, Iraq.

Ibn Duraid, M. (1987). *Language of Jamhara.* (1st ed.). Lebanon: Dar al-Ilm lil-Malayin.

Al-Rumani, A. (2005). *Meanings of Letters.* (1st ed.). Lebanon: Modern Library.

Al-Zarkali, K. (2002). *Al-A'lam.* (15th ed.). Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Al-Zamakhshari, J. (2022). *Al-Kashshaf.* (1st ed.). Algeria: Dar Al-Alamiya for Publishing and Distribution.

Al-Sakhawi, M. (1992). *The Shining Light for the People of the Ninth Century. (*1st ed.). Lebanon: Dar Al-Jeel.

Al-Sakaki, Y. (2022). *Key to Sciences.* (1st ed.). Egypt: Al-Azhar Library for Heritage.

Al-Suyuti, J. (1965). *For teaching linguistic and grammatical classes.* (1st ed.). Egypt: Issa Al-Babi Press.

Daif, Sh. (1995). *Rhetoric Evolution Maps.* (9th ed.). Egypt: Dar Al-Maaref.

Tabib, A. (1971). *Poetry of Abda bin Tabib.* (1st ed.). Iraq: Dar Al-Tarbiya.

Al-Abbasi, A. (2013). *Institutes for the Textualization of Evidence of Summary.* (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Asqalani, A. (1969). *Inbaa Al-Ghamr Dhu Al-Omar.* (1st ed.). Cairo: Arab Heritage Committee.

Ibn al-Amad, A. (1992). *Nuggets of Gold in News of Those Who Have Passed.* (1st ed.). Syria: Dar Ibn Kathir.

Mohsen, T. (2001). Rhetoric in the title of the Arabic book. *Journal of Arts - University of Baghdad,* 55(1), 88-105.

Omar, A. (1988). *Dictionary of Quranic Readings.* (2nd ed.). Kuwait: Kuwait University Press.

Al-Fayruzabadi, M. (2008). *The Intermediate Dictionary.* Egypt: Dar Al-Hadith.

Al-Qazwini, M. (2009). *Al-Talkhees.* (2nd ed.). Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Al-Qazwini, M. (2023). *Al-Idah li-Talkhees Al-Ikhtiyar.* (1st ed.). Turkey: Dar Al-Lubab.

Al-Kanawi, A. (1324 AH). *Al-Fawaid Al-Bahiyyah fi Tarajim Al-Hanafiyyah.* (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Ma'rifah.

Mujahid, A. (1972). *Al-Sab'ah fi Al-Qira'at.* (1st ed.). Egypt: Dar Al-Ma'rif.

Matloub, A. (1967). *Al-Qazwini and the Explanations of Al-Talkhees.* (1st ed.). Iraq: Dar Al-Nahda.

Al-Nashar, A. (n.d.). *Al-Budur Al-Zahra in the Ten Mutawatir Readings.* (1st ed.). Qatar: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.

Ibn A'ad, M. (1405 AH). *Lisan al-Arab.* (1st ed.). Iran: Nashr Adab al-Hawza.

Matloob, A. (1962). Trends in Arabic Rhetoric. *Journal of Arts - University of Baghdad,* 5(2), 163-190.

Abu Tamim, H. (1983). *Diwan Abitam with the Commentary of al-Khatib al-Tabrizi.* (4th ed.). Egypt: Dar al-Ma'arif.

Matloob, A. (1964). Al-Qazwini and Modern Rhetoric. *Journal of Arts - University of Baghdad,* 7(1), 261-284.

Ismail, Sh. (1981). *Principles of Jurisprudence, and its History*. (1st ed.). Saudi Arabia: Dar Al-Reeh Publishing.

Al-Ansari, A. (1982) .*The Clear Paths to Ibn Malik's Alfiyyah.* (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Ulum Al-Hadithah.

Al-Ansari, A. (2021). *Al-Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'rab.* (2nd ed.). Iran: Dar Zain Al-Abidin.

Bab Ratti, M. (1983). *Explanation of Al-Talkhees.* (1st ed.). Libya: Al-Amma for Publishing, Distribution and Advertising.